الأمم المتحدة

E/CN.18/2002/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 January 2002
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الثانية
٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢
البند ٣ (ب) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: التقدم المحرز في التنفيذ

حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير بإيجاز للتقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة. والمصادر التي رُجع إليها تشمل التقارير الوطنية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي ولجنة التنمية المستدامة. وتشير التحليلات إلى حدوث تقدم جوهري في تأسيس شبكات المحميات في جميع أرجاء العالم،

* E/CN.18/2002/1.

260202 260202 01-72234 (A)
0172234

حيث بات نحو ١٠ في المائة من مناطق الغابات في العالم يحظى بشكل ما من أشكال الحماية، وإن تفاوتت درجة الحماية تفاوتا شديدا من منطقة إلى أخرى. غير أن التقييمات الحالية لمناطق الغابات المحمية لا تورد معلومات مفصلة عن حالة الأنواع المختلفة من الغابات، اللهم إلا في إطار بالغ العمومية. وعليه، فالأنواع الفريدة من الغابات ذات الأهمية المحلية أو الوطنية الخاصة ممثلة باقتضاب في تحليلات الحماية الإقليمية أو العالمية.

وتحدد هذه الوثيقة إجراءات ذات أولوية، هي كما يلي: (أ) تعزيز قدرة مديري المحميات على رصد وتقييم حالة التنوع البيولوجي داخلها، ودراسة تأثير الأخطار المحددة التي تتعرض لها، وإدراج نتائج هذه التحليلات في صلب خطط للإدارة؛ (ب) زيادة فعالية المحميات، بتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في إدارتها، وذلك يشمل مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص؛ (ج) وضع الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لضمان تمكين أصحاب المصلحة هؤلاء من الاستفادة من تزايد فرص المشاركة؛ (د) أن توفر الأمم المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الأخرى الدعم المالي وغيره من الموارد للبلدان النامية لمساندة الجهود الرامية إلى حفظ الغابات وإقامة المحميات وإدارتها، وفقا لخطط العمل الوطنية حيثما وجدت هذه الخطط؛ (هـ) الاستعانة بدراسات الحالات الإفرادية لبيان مدى جدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستحداث مفاهيم للتمويل الذاتي وممارسات لحفظ الغابات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٤
ثانيا – معلومات أساسية: موجز لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي	٣	٤
ثالثا – تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي	٤-٣٤	٨
ألف – التقدم في التنفيذ	٩-٢٣	١٠
١ – التجارب القطرية والدروس المستفادة	٩-١٣	١٠
٢ – القضايا الناشئة المتصلة بالتنفيذ القطري	١٤-١٧	١٣
٣ – تعزيز المشاركة العامة	١٨-١٩	١٤
٤ – البيئة المواتية	٢٠-٢٢	١٥
٥ – التعاون الدولي والإقليمي	٢٣	١٥
باء – سبل التنفيذ	٢٤-٣٤	١٧
١ – التمويل	٢٤-٣٠	١٧
٢ – نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا	٣١-٣٢	١٩
٣ – بناء القدرات	٣٣-٣٤	٢٠
رابعا – الاستنتاجات	٣٥-٤٣	٢٠
خامسا – نقاط مقترحة لكي ينظر فيها المنتدى	٤٤	٢٣
المرفق – التقدم في تنفيذ حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة		٢٥

أولا – مقدمة

١ – إن مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن حفظ الغابات وحمايتها قد شجعت البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات تخطيط وإدارة مناسبة لحماية جميع أنواع الغابات وحفظها على نحو نموذجي؛ ووضع وتنفيذ منهجيات ومعايير لتقييم المحميات وإدارتها من حيث الكفاية والاتساق والحالة والفعالية؛ وتأسيس شبكات المحميات والمناطق الحاجزة والممرات الإيكولوجية أو توسيع القائم منها بغية حفظ التنوع البيولوجي، لا سيما في الأنواع الفريدة من الغابات.

٢ – وقد وضع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في قراره ١/١، برنامج عمل متعدد السنوات لتجسيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠، معينا بذلك أنشطة محددة لفترة السنوات الخمس التالية، مع تركيز خاص على تنفيذ المقترحات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي. والغرض من هذا التقرير هو تعزيز أنشطة برنامج العمل هذا إلى حين استعراض التقدم المحرز والنظر في الإجراءات المقبلة المقرر بحثها في الدورة الخامسة للمنتدى. وقد أعد هذا التقرير بوجه خاص لدعم مداولات الدورة الثانية للمنتدى، بتبيين التقدم المحرز صوب تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي بشأن ''التنفيذ فيما يتعلق بحفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة''. ومما حد من نطاق التقرير ضيق الفسحة الزمنية الفاصلة بين الدورتين الأولى والثانية للمنتدى، وعدم وجود نظام رسمي للرصد والإبلاغ داخل المنتدى، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند النظر في محتوياته. وقد أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة، باعتباره الوكالة المنسقة للعمل داخل 'الشراكة التعاونية في مجال الغابات' من أجل هذا العنصر من عناصر برنامج المنتدى. وقد قدم أعضاء 'الشراكة' الآخرون وأمانة المنتدى إسهامات وتعليقات إبان إعداده.

ثانيا – معلومات أساسية: موجز لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي

٣ – تتضمن مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي جوانب كثيرة من التداخل والترابط، وهي تتراوح في مضمونها بين مبادئ أساسية وإرشادية وتوصيات محددة. وعليه، فقد أوجزت في الجدول رقم ١، لأغراض هذا التقرير، المقترحات المتصلة بموضوع ''التنفيذ فيما يتعلق بحفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة''، وذلك بتجميع الإجراءات ذات الصلة في فئات،

بالاستناد إلى دليل للممارسين يُهتدى به لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي صادر عن ''مبادرة البلدان الستة''[1] وإلى الموجز الذي أعدته استراليا لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي[2]. (ستُطرح للمناقشة في الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مقترحات تتعلق تحديدا بالسكان الأصليين والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، ومن ثم، فقد حذفت من هذا الموجز). والاقتراحات الملخصة لا يُراد بها أن تكون بديلا عن النص التفصيلي المتفاوض عليه. ويورد النص، في كل بند، إحالات إلى الفقرات ذات الصلة الواردة في تقريري الفريق الحكومي الدولي والمنتدى الحكومي الدولي اللذين يتضمنان النص الكامل لمقترحات العمل المتفق عليها.

الجدول رقم ١

موجز لمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي

ألف – تنفيذ القرارات المتصلة بالغابات على الصعيد الوطني

مقترح العمل	المرجع: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المرجع: المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
أولا – وضع وتنفيذ استراتيجيات تخطيطية وإدارية مناسبة لحماية وحفظ جميع أنواع الغابات على نحو نموذجي، على أساس نظام إيكولوجي، يضم المجموعة الكاملة من القيم الغابية، بما في ذلك الجوانب الثقافية والاجتماعية والروحية والبيئية والاقتصادية.	٨٦ (ج)	٨٥ (أ) و (ب)
ثانيا – استحداث وتطبيق منهجيات ومعايير، لتقييم كفاية المحميات واتساقها وأحوالها وفعاليتها وإدارتها، تضم مبادئ لتصميم عمليات الحفظ تحدد مدى الحاجة إلى محميات جديدة.		٨٥ (هـ) ٨٨ ٨٩
ثالثا – إنشاء أو توسيع شبكات مؤلفة من المحميات والمناطق الحاجزة والممرات الإيكولوجية، بغرض حفظ التنوع البيولوجي، لا سيما في الغابات الفريدة من نوعها، على أن يتم ذلك في إطار من الاتصال الوثيق بأطراف اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقات البيئية.	٥٨ (ب) '٥'	
رابعا – إنشاء محميات حرجية مشتركة ووضع مبادئ توجيهية لإدارة الغابات عبر الحدودية الهامة أو الفريدة إيكولوجيا إدارة تعاونية.		٨٦
خامسا – استحداث وتنفيذ آليات شراكة لإشراك ملاك الغابات والقطاع الخاص ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في تخطيط مناطق حفظ الغابات وفي إدارتها.		٨٤ ٨٥ (ب)، (ج)، (د)
سادسا – تشجيع السياسات والأنظمة الهادفة إلى إيجاد بيئة مواتية لجذب القطاعين الخاصين المحلي والأجنبي، فضلا عن استثمارات المجتمع المحلي، من أجل الإدارة المستدامة للغابات وحفظ الغابات وحمايتها.	٦٩ (د)	
سابعا – تحسين التعاون والتنسيق والشراكة لدعم الإدارة المستدامة للغابات في إطار برنامج وطني للغابات، بإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن في ذلك السكان الأصليون وملاك الغابات والنساء والمجتمعات المحلية، في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالغابات، وباستخدام الدراية الفنية المناسبة في المنظمات الدولية.	١٧ (ب) ١٧ (و) ١٧ (ح) ١٧ (ط) ٤٠ (هـ) و (ز) و (ن) ٧٧ (ج) و (و)	١٩ (ب) ٦٤ (ب) ٦٦ ١٤٠ (أ)

مقترح العمل	المرجع: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المرجع: المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
ثامنا – استحداث آليات دعم مالي لإشراك جميع الأطراف المهتمة بالأمر، وبصفة خاصة ملاك الغابات والقطاع الخاص، في تخطيط وإدارة محميات الغابات، والاعتراف بمحميات الغابات الخاضعة لإشراف ملاك الغابات المنتمين للقطاع الخاص أو للمجتمعات المحلية.	٨٥ (د)	
تاسعا – استحداث وتنفيذ مجموعة من الآليات المبتكرة لتمويل وتشجيع حفظ الغابات، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية، والعقود الخاصة، والضرائب والرسوم، والتخفيضات الضريبية، والعائدات المحتمل تولدها من تنحية أيونات الكربون، وفقا للمواد ذات الصلة من بروتوكول كيوتو وفي إطار هذا التنفيذ؛ ومعالجة السياسات الشاملة لعدة قطاعات ومجموعات تدابير التكيف الهيكلي والحوافز الخاطئة.		٨٥ (و) ٩٠

باء – التعاون الدولي في مجال تقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا

عاشرا – دعم وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المستدامة للغابات بتقديم المشورة التقنية وبناء القدرات ونشر المعلومات وتوفير الحوافز الاقتصادية والأطر القانونية؛ بدعم اشتراك جميع الأطراف المهتمة بالأمر اشتراكا مباشرا في مناقشة السياسات المتعلقة بالغابات وفي التخطيط للغابات.	٧٧ (و) ٧٠ (ج) ٤٠ (ب)	٦٤ (و) و (ط)
حادي عشر – تقديم دعم مالي للأنشطة المتصلة بحفظ الغابات في البلدان النامية، ولإقامة المحميات وإدارتها في السطح الأرضي المحيط بها، وفقا لخطط العمل الوطنية.		٨٧
ثاني عشر – مواصلة تنفيذ مختلف التدابير الرامية إلى إيجاد حلول فعالة وعادلة ودائمة وذات وجهة إنمائية لمشاكل الدين الخارجي وخدمة الدين لدى البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأشدها استدانة، بما في ذلك استكشاف الفرص المتعلقة بالآليات المبتكرة التي من قبيل مقايضة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة تتصل بالغابات وغير ذلك من برامج تخفيض الدين ذات الوجهة البيئية.	٦٧ (ز)	

جيم – المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف

ثالث عشر – الإسهام في وضع تقييم عالمي وإقليمي لحالة المحميات الغابية.		٨٥ (ز)

مقترح العمل		المرجع: الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[أ]	المرجع: المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات[ب]
رابع عشر -	بذل الجهود للتوصل إلى تفاهم دولي مشترك بشأن المفاهيم وبشأن المصطلحات الأساسية والتعاريف المستخدمة في وضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.	١١٥ (د)	
خامس عشر -	استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام الآليات المالية الموجودة استخداما أنجع، ولتوليد موارد مالية جديدة وإضافية من القطاعين العام والخاص لأجل دعم الأنشطة المتصلة بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنيمتها تنمية مستدامة.	٦٧ (و)	

(أ) تشير الأرقام إلى الفقرات الواردة في التقرير النهائي للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات: E/CN.17/1997/12.

(ب) تشير الأرقام إلى الفقرات الواردة في التقرير النهائي للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات: E/CN.17/2000/14

ثالثا - تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي

٤ - جرى الاضطلاع بأنشطة كثيرة، محلية ووطنية وإقليمية وعالمية، لحفظ الغابات وحمايتها، مما أسهم في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي. ويستهدف هذا التقرير تقديم إطلالة عامة على الأنشطة التي من هذا القبيل. غير أنه لا يوجد في الوقت الحاضر نظام رسمي للرصد والإبلاغ داخل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ولذلك، ينبغي اعتبار استنتاجات هذا التقرير مؤقتة وغير كاملة.

٥ - وجرى الرجوع إلى طائفة كبيرة من المصادر لإعداد تقرير موفق عن الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ. وعلى وجه التحديد، كان على رأس المصادر المستعان بها التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي (وفقا للمادة ٢٦ من الاتفاقية). وقد قدم الكثير من البلدان تقارير وطنية ثانية أو هو بسبيله إلى تقديمها. وجرى استعراض جميع هذه التقارير المتاحة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (٥٥ بلدا في مجموعها). أما البلدان التي لم تقدم بعد تقريرا وطنيا ثانيا (٧٥ بلدا تقريبا)، فقد جرى استعراض تقريرها الوطني الأول على نحو منتظم واستخرجت من هذه التقارير المعلومات ذات الصلة بمقترحات العمل المقدمة من المنتدى الحكومي الدولي. وكان مجال التأويل في

هذه العملية أرحب كثيرا مما في غيرها، كما كان العثور على المعلومات ذات الصلة مهمة صعبة، لا سيما وأن التقارير الوطنية الأولى، على النقيض من التقارير الوطنية الثانية، قد أعدت وقدمت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي لغرض محدد مع توافر مجرد إرشادات محدودة للغاية.

٦ - كذلك، جرى الرجوع إلى التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة، التي تُبلغ تحديدا عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، استجابة لقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠. وتتفاوت المعلومات الواردة في هذه التقارير بشأن الغابات تفاوتا شديدا من حيث التفاصيل. وعلاوة على ذلك، فالكثير من التقارير لم يستكمل رغم صدوره قبل عدة سنوات، وبالتالي فهي محدودة القيمة فيما يتعلق بتقييم خطوات التنفيذ الوطنية للمقترحات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي. وجرى الرجوع إلى الموجزات القطرية الخاصة بـ ٨٦ بلدا (فيما يختص بالبلدان المحدودة الغطاء الحرجي، انظر E/CN.18/2002/7). ولا يشير سوى ٣٧ في المائة من هذه التقارير بصورة صريحة إلى المقترحات المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي. غير أن ٥١ في المائة من البلدان أبلغت بأن السياسات الحرجية قد نقحت في الآونة الأخيرة، وكثيرا ما جرى هذا التنقيح في ضوء المقترحات المذكورة.

٧ - وعلاوة على ذلك، جرت الاستعانة بالمصادر التالية:

- التقارير الخاصة بمشاورة أجرتها الحكومة الاسترالية بشأن موضوع ''حفظ الغابات على الصعيد الدولي: المحميات وما وراءها''؛ في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في كنبيرا، باستراليا[٢]؛

- تقارير اجتماع الخبراء الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالبلدان النامية المحدودة الغطاء الغابي وذات الأنواع الفريدة من الغابات، المعقود في طهران في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (المسمى ''عملية طهران'')[٤]؛

- اجتماع الخبراء الدوليين المعني بالمحميات الذي عقدته البرازيل والولايات المتحدة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ في سان خوان، ببورتوريكو؛

- تقارير حلقات العمل الأخرى ذات الصلة المعقودة فيما بين الدورات والوثائق المتصلة بها (مثل ''مبادرة البلدان الستة''، و ''مبادرة البلدان الثمانية''؛ (http://www.un.org/esa/sustdev/forests.htm)؛

- الردود على الاستبيان غير الرسمي الذي عمم على أكثر من ١٠٠ نقطة اتصال وطنية، وقد وردت تسعة ردود عليه جرى تحليلها؛
- التقارير الطوعية المقدمة إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: قدمت أربعة بلدان تقارير طوعية أولية عن كيفية تنظيمها لتقييم التقدم المحرز؛ وقدمت خمسة بلدان تقارير أوفى؛
- وجهت الدعوة أيضا إلى أعضاء 'الشراكة التعاونية في مجال الغابات' وعدد من المنظمات المتعددة الأطراف وغير الحكومية على السواء للإبلاغ عن الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد.

٨ - ويعرض المرفق بإيجاز الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقترحات، مع الإشارة إلى مقترحات العمل المبينة في الجدول رقم ١.

ألف - التقدم في التنفيذ

١ - التجارب القطرية والدروس المستفادة

٩ - بوجه عام اتسعت المساحة الإجمالية للشبكة العالمية للمحميات باطراد على مدار السنوات الثلاثين الماضية (انظر الشكل التوضيحي)، وإن كان هناك ما يشير إلى تراجع معدل الزيادة في السنوات الأخيرة.

التنمية في مجال الشبكة العالمية للمنطقة المحمية

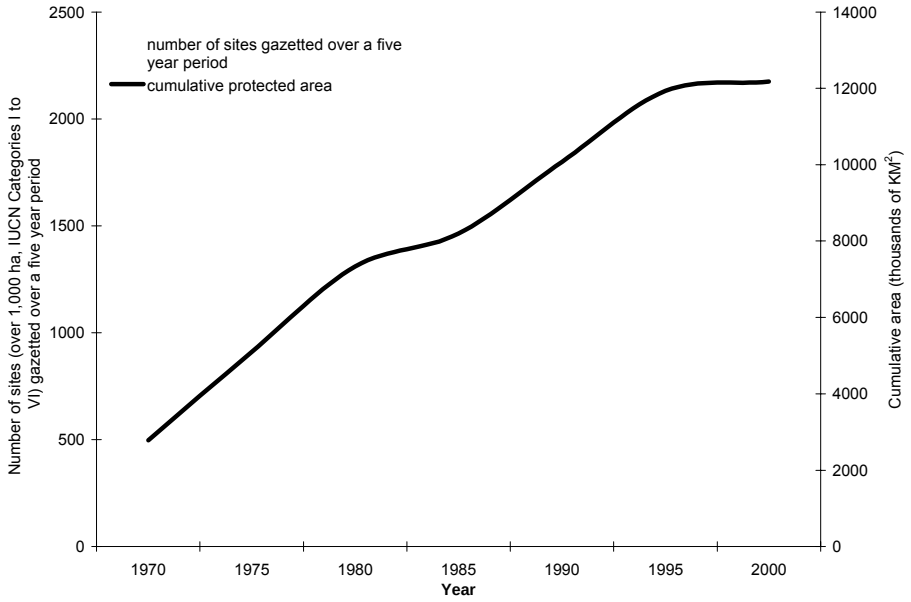

Source :UNEP-WCMC database, maintained in collaboration with IUCN World Commission on Protected Areas.

١٠ - وفيما يتعلق بالغابات، تتفاوت نسبة مناطق الغابات الخاضعة لشكل من أشكال الحماية تفاوتا عظيما من منطقة إقليمية إلى أخرى (انظر الجدول رقم ٢)، حيث تتراوح بين ٤,٢ في المائة في الشرق الأوسط و ١٨,٨ في المائة في أمريكا الشمالية. ويتوقف تفسير هذه الأرقام على كيفية تعريف المحميات. وقد كان هذا التعريف موضع مناقشة خاصة في اجتماع الخبراء المعقود فيما بين الدورات في بورتوريكو في عام ١٩٩٩ حيث سُلم بأن التعريفات التي وضعها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية/اللجنة العالمية المعنية بالمحميات مستخدمة لدى الكثير من الدول والجماعات الأخرى، وإن كان من الضروري أيضا تعديل الفئات لكي تشمل طائفة كبيرة من نظم حماية الغابات القائمة في بلدان مختلفة. وأعربت بعض الحكومات عن تأييدها لما يقوم به ذلك الاتحاد الدولي وتلك اللجنة العالمية من أعمال بشأن استعمال فئات الاتحاد الدولي في السياق الوطني (استراليا، وإكوادور، والبرازيل بصفة خاصة)، وهي أعمال تسهم بشكل مباشر في تنفيذ مقترح العمل ذي الصلة الذي تقدم به المنتدى الحكومي الدولي للغابات (انظر E/CN.17/2000/14، الفقرة ٨٩).

١١ - وتتصل قضية أساسية ثانية بفعالية المحميات، التي يمكن تقييمها من حيث حماية التنوع البيولوجي، والقدرة المؤسسية، والتأثيرات الاجتماعية، والوضع القانوني. وما زالت طرائق رصد مدى فعالية المحميات غير متقدمة نسبيا. وقد تركزت معظم جهود الرصد حتى الآن على فعالية المحميات من حيث حفظ التنوع البيولوجي للغابات، وهو أمر اتضحت صعوبته بسبب تعقيد النظم الإيكولوجية، واختلاف مستويات التنوع البيولوجي، وصعوبة قياس أهداف الإدارة.

١٢ - وقد أبرزت المعلومات المتحصلة من عمليات الإبلاغ المتعددة الأطراف بشأن الاتفاقيات والاتفاقات المتصلة بالتنوع البيولوجي، والدراسات الدولية والإقليمية والمحلية، والأنشطة البحثية، والإجراءات العملية عددا من المعوقات التي تعرقل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وعلى رأسها ما يلي:

- قصور التمويل، بفعل انكماش حجم المساعدات الإنمائية الخارجية، وبسبب الديون الدولية والأزمات الاقتصادية الوطنية والدولية؛
- قصور القدرات المؤسسية والخبرات التقنية؛
- انعدام البيئة السياسية المناسبة والدعم السياسي والإرادة السياسية؛
- وجود حوافز خاطئة تؤثر تأثيرا عكسيا على أهداف حفظ الغابات.

الجدول رقم ٢

الحماية الإقليمية للغابات

المنطقة الإقليمية	المساحة الإجمالية للغطاء الغابي (كم٢)	المساحة الإجمالية للغطاء الغابي المحمي (كم٢)	النسبة المئوية
أفريقيا	٨ ١٧٧ ٥٤٨	٧٥٩ ٢٩٣	٩,٣
استراليا	١ ٤٤٠ ٨٦٩	١٦٥ ٦٤٣	١,٥
أمريكا الوسطى	٩٤٢ ٣٦٤	٩٧ ٣٧٤	١٠,٣
منطقة البحر الكاريبي	٦١ ٤٥٨	١٠ ٥١٤	١٧,١
جنوب شرق آسيا القاري	١ ٦٨٠ ٥٦١	١٨١ ١٩١	١٠,٨
أوروبا	١ ٨٧٠ ٧٠٠	٢١٢ ٣٧٢	١١,٤
الشرق الأقصى	١ ٥٧٨ ٩١٤	١١١ ٢٣٣	٧,٠
جزر جنوب شرق آسيا	١ ٦٦٢ ١٣٦	١٤٨ ٤٨٥	٨,٩
الشرق الأوسط	٢٨٧ ٥٢٦	١٢ ٠٣٠	٤,٢
أمريكا الشمالية	٩ ٠٦٠ ٣٤٤	١ ٧٠٢ ٢٣٩	١٨,٨
الاتحاد الروسي	٩ ٩٩٤ ٥٨٧	١٨٧ ٠٣٤	١,٩
أمريكا الجنوبية	٨ ٦٢٠ ٧٧٩	١ ١١٤ ٥٣١	١٢,٩
المجموع	**٤٥ ٣٧٧ ٧٨٧**	**٤ ٧٠١ ٩٣٩**	**١٠,٤**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، عام ٢٠٠٠.

ملاحظة: الغابات المحمية وفقا لفئات الإدارة (من الفئة الأولى إلى السادسة) التي حددها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

١٣ - ومن المعوقات الأخرى المعرقلة للتنفيذ التي حددتها البلدان ما يلي:

- انعدام المشاركة الشعبية ومشاركة أصحاب المصلحة، مما يعكس جزئيا انعدام الوعي العام؛
- نقص المعلومات، مما يعكس ضعف القدرات في مجال إدارة البحوث والمعلومات؛
- الصعوبات التي صودفت عند نقل الغابات من دائرة الملكية العامة إلى دائرة الملكية الخاصة الآخذة في الاتساع ونقل المسؤوليات عن طريق اللامركزية والخصخصة؛
- قصور مشاركة بعض أصحاب المصلحة، ومن بينهم النساء والجماعات الإثنية وسكان الغابات؛
- انعدام التنسيق بين أنشطة المانحين؛

- الحوافز المقدمة لسكان الريف من أجل حفظ موارد غاباتهم المحلية كثيرا ما تكون ضعيفة أو تقابلها مثبطات هائلة؛
- لا تزود الحكومات في كثير من الأحيان المنظمات المحلية التي توكل لها المسؤولية بقدر من السلطة الحقيقية والمساندة يكفي لتمكينها من ممارسة حقوقها وإدارة الغابات بطريقة فعالة.

٢ - القضايا الناشئة المتصلة بالتنفيذ القطري

١٤ - تشمل القضايا الأساسية الناشئة **قضية التنفيذ الفعال لخطط إنشاء المحميات وقضية "المتنزهات المحمية على الورق فقط"**. وتوطيد السياسات والقوانين القائمة وتعزيزها مطلوبان في كثير من البلدان لضمان إنفاذ كاف للتشريعات المتصلة بالتنوع البيولوجي، وحفظ الغابات، والمحميات. والتعدي على الغابات والاجتناء غير المشروع لمنتجات الغابات مثالان للأنشطة السلبية التي تؤثر على المناطق المحمية. وما زالت بلدان كثيرة تطبق نظما للقيادة والرقابة (تفرض صور حظر صارم يشكل انتهاكها جريمة تستوجب فرض غرامات وعقوبات مناسبة بشكل أو بآخر). وقد يؤدي هذا إلى ثغرات في التنفيذ وإلى جمود في تطبيق القانون. ووضع مبادئ توجيهية لإدارة المحميات (وهو ما يؤيده بشدة كل من اللجنة العالمية المعنية بالمحميات والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة). وكذلك مبادئ توجيهية لتقييم فعالية الإدارة من شأنه أن يسهم في تحسين فعالية إدارة المحميات.

١٥ - وشهدت السنوات الأخيرة اتجاها دوليا يسعى إلى تأسيس شبكات للمحميات **الممثِلة إيكولوجيا** بما يضمن، عند تأسيس محميات جديدة، التركيز على النظم الإيكولوجية الغابية التي تعتبر على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي و/أو العالمي فريدة أو هشة أو ناقصة التمثيل. ولكي يتحقق هذا بنجاح، يلزم تعزيز قدرة البلدان على إجراء تقييمات لحالة الحماية للنظم الإيكولوجية الغابية المختلفة، وتحديد أولويات الحفظ تحديدا فعالا. ويقصد بأنواع الغابات الفريدة النظم الإيكولوجية الغابية التي تتطلب عناية خاصة في الحفظ بسبب ندرتها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، أو لأنها تتسم بأهمية فائقة في مجال الحفظ. ومن أمثلتها الغابات الغيمية المدارية الجبلية وغابات المانغروف والغابات الشاطئية والغابات المطيرة المعتدلة المناخ. أما النظم الإيكولوجية الهشة، فيقصد بها النظم المعرضة بشدة للتأثر بظاهرة فقدان الغابات وتدهورها، بسبب ضعف قدرتها على الإحياء الإيكولوجي. ويمكن أن تشمل أمثلتها الكثير من النظم الإيكولوجية الغابية شبه الجافة أو البحر متوسطية في البلدان المحدودة الغطاء النباتي (انظر E/CN/18/2002/7).

١٦ - والافتقار إلى **آليات التمويل والآليات المالية** المناسبة لحماية الغابات مشكلة كبرى تؤثر على الكثير من البلدان النامية. وما زالت المحميات الغابية تعاني بشدة من نقص الأيدي العاملة ونقص التمويل في الكثير من البلدان. وعلاوة على ذلك، هناك نقص في العاملين المدربين اللازمين لوضع وتنفيذ خطط الإدارة. وتعزيز المؤسسات مطلوب. وكذلك الأمر بالنسبة لتحسين التنسيق بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن الغابات والحفظ. غير أن وجود المتنزهات المحمية على الورق فقط يوفر أيضا فرصة لتحسين حماية الغابات. ويمكن لتوفير الدعم المالي أن يحسن بصورة كبيرة من أمن وإدارة هذه المتنزهات، وأن يفتح أبوابا مستدامة لكسب الرزق أمام المجتمعات المحلية في المناطق الحاجزة، ومثال ذلك زيادة إشراك السكان المحليين في إدارة المحميات.

١٧ - وتعترف مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي بالحاجة إلى **نهج خاص بالمناظر الطبيعية** يعطي الأولوية أيضا لحفظ التنوع البيولوجي وللخدمات البيئية وللقيم الأخرى في السياق الأعم للممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الغابات واستخدام الأراضي في المناطق المحيطة. ومن المسلم به على نطاق واسع أن تنفيذ وإنفاذ السياسات الواجبة الاتباع إزاء إدارة السطح الأرضي، والتنوع البيولوجي، وحفظ الغابات، و المحميات يشهوبهما القصور في الكثير من المناطق.

٣ - تعزيز المشاركة العامة

١٨ - على الصعيدين الإقليمي والعالمي، نهض عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية (مثل ''الصندوق العالمي للأحياء البرية''، ومنظمة ''غرين بيس''، ومنظمة ''أصدقاء الأرض''، و ''منظمة الحفظ الدولية''، و ''منظمة المحافظة على الطبيعة'') بدور كبير في توعية الجمهور العام بالمسائل المتعلقة بحفظ الغابات وحمايتها. كما اضطلعت المنظمات التي من هذا القبيل، وكذلك المنظمات الوطنية غير الحكومية ومنظمات السكان الأصليين، بأنشطة ناجحة مماثلة على الصعيد المحلي. كما حقق الكثير من الحكومات والمنظمات الخاصة تقدما ملحوظا في تنمية البنية التحتية وأنشطة الاتصال الجماهيري من أجل تشجيع الجمهور على دخول المحميات (ومثال ذلك السياحة الإيكولوجية) وتحقيق المزيد من المنافع للسكان المحليين. غير أن أنشطة تثقيف الجمهور وتوعيته بأهمية حفظ الغابات ما زالت محدودة النطاق في كثير من البلدان.

١٩ - ويوحي تحليل التقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بأن ٧٢ في المائة من البلدان التي قدمت التقارير تعطي أولوية عليا أو متوسطة لتثقيف الجمهور وتوعيته؛ غير أن ٧٠ في المائة من البلدان أشارت أيضا إلى أن الموارد المتاحة لهذا الغرض

محدودة أو شديدة الضآلة. وزعمت ٨٩ في المائة من البلدان أنها تدعم مبادرات تنهض بها جماعات رئيسية تفتح باب المشاركة أمام أصحاب المصلحة وتدمج المسائل المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي في برامجها التعليمية، بينما تتعاون ٨٧ في المائة من البلدان مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في وضع برامج لتثقيف الجمهور وتوعيته في هذا الصدد.

٤ - البيئة المواتية

٢٠ - أبرزت الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية خصائص البيئة المواتية اللازمة للنجاح في حفظ الغابات. ومن بين تلك الخصائص ما يلي:

- التزام بحفظ الغابات (على الصعيد الدولي وعلى الصعيد القطري)؛
- بيئة مؤلفة من سياسات داعمة؛
- إدخال تحولات مؤسسية؛
- توافر الموارد المالية والبشرية؛
- إقامة شراكات (الدوائر المحلية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، وكذلك الدوائر الحكومية).

٢١ - وبينما حقق الكثير من البلدان تحسينات هامة في هذا الميدان، ما زال الدعم الموجه لحماية الغابات أولوية وطنية دنيا نسبيا في كثير من البلدان، وبصفة خاصة حيثما كان الاهتمام الرئيسي منصبا على التنمية الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر. ومن ثم، فإن الحاجة مستمرة إلى ربط حفظ الغابات بمشاريع التنمية المستدامة وأهدافها.

٢٢ - والحاجة قائمة في كثير من البلدان النامية إلى تمويل عام خارجي لدعم بناء القدرات، وإقامة الأطر القانونية المناسبة، وتهيئة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية التي تفتح الطريق للاستثمار في حفظ الغابات. ويواجه الكثير من البلدان النامية نقصا عاما في الأموال، وذوي المهارات ومشاكل في الاتصال. ونتيجة لهذا، يلزم تعزيز التنفيذ العملي للبرامج الغابية الوطنية ومعايير الإدارة المستدامة للغابات ومؤشراتها. ومن ناحية أخرى، يأتي النمو الاقتصادي على حساب الحفاظ على البيئة في بعض البلدان التي تُسرع فيها عجلة التنمية الاقتصادية.

٥ - التعاون الدولي والإقليمي

٢٣ - بذلت لتنمية التعاون الدولي والإقليمي فيما يتصل بحفظ الغابات وحمايتها جهود كبرى تشمل ما يلي:

- في أوروبا، وضع المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا برنامج عمل لحفظ وتعزيز التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية في النظم الإيكولوجية الحرجية، للفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، وهو يمثل أساسا لبناء شبكة إيكولوجية متماسكة مؤلفة من الغابات ذات الأهمية الأولية وغيرها من الغابات الخاصة الموجودة على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

- قدم مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالا لدعم تنمية ممرات إيكولوجية كبرى، وذلك بمساندة 'مبادرة الممرات البيولوجية في أمريكا الوسطى' التي تهدف إلى ربط القطاعات السليمة المتبقية من النظم الإيكولوجية المختلفة الممتدة من جنوب المكسيك إلى غواتيمالا وبليز والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما؛

- و ''مشروع الممرات الإيكولوجية'' التابع للبنك الدولي نموذج آخر لنهج الممرات المتبع في مجال حفظ الغابات والتوسع في إنشاء شبكات المحميات. ويركز المشروع على إنشاء سبعة ''ممرات'' أو ''مناطق بيولوجية'' كبيرة في الغابات المطيرة الواقعة في مناطق الغابات المطيرة في حوض الأمازون وساحل المحيط الأطلسي بالبرازيل. وهو يشمل مناطق ذات تنوع بيولوجي نادر المثال ويحوي الكثير من المحميات القائمة، ومن بينها وحدات حفظ مملوكة للحكومة الاتحادية وللولايات والبلديات، ومحميات مملوكة للقطاع الخاص، وأراض للسكان الأصليين؛

- قام كل من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واللجنة العالمية المعنية بالمحميات والصندوق العالمي للأحياء البرية والبنك الدولي بدور كبير في تحقيق التعاون الدولي فيما يتعلق بالمحميات، لا سيما في تعزيز فعالية الإدارة وفي تحديد الأخطار الرئيسية التي تهدد المحميات، ودعم المشاريع الميدانية، التي من نوع مشروع 'جبل إلغون'، ومشروع 'كيبالي سمليكي' في أوغندا؛

- فيما يتعلق بأنواع الغابات الفريدة، تأسست 'مبادرة الغابات الغيمية الجبلية المدارية'، في عام ١٩٩٩ على أيدي الصندوق العالمي للأحياء البرية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة (التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، واللجنة الهولندية المنبثقة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وتشجع هذه المبادرة على وضع استراتيجيات لحفظ الغابات الغيمية، ونشر الوعي، والعمل على الطبيعة، وبناء القدرات من أجل حفظ تلك الغابات.

- سهلت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية إنشاء وإدارة محميات غابات مدارية عبر الحدود تغطي مساحة تربو على ٨ ملايين هكتار وتمتد فيما بين تسعة بلدان مدارية في ثلاث مناطق إقليمية. كما وضعت تلك المنظمة خطة عمل بشأن النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف.
- توفر 'عملية طهران' الناشئة وأمانتها وسيلة هامة للتعاون والتضافر فيما بين البلدان المحدودة الغطاء الغابي (انظر E/CN.18/2002/7).

باء - سبل التنفيذ

١ - التمويل

٢٤ - من المسلم به على نطاق واسع أن نقص الموارد المالية عائق رئيسي يحول دون تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي بشأن حفظ الغابات وحمايتها، وإن كانت لا توجد معلومات مفصلة عن التدفقات المالية الراهنة التي تمس الغابات.

٢٥ - ولآليات التمويل المبتكرة أهمية كبرى في تدبير الأموال لحفظ الغابات، وأهمها آلية مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة التي تستهدف مقايضة الديون المالية بحفظ الطبيعة، وذلك بشراء الديون الأجنبية وتحويلها إلى دين بالعملة المحلية واستخدام العوائد المتحصلة لتمويل الأنشطة المتعلقة بحفظ الغابات وبالمحميات. وبالنظر إلى شيوع استخدام هذا الأسلوب لدى المنظمات غير الحكومية والحكومات الوطنية، بات في كثير من الأحيان يوفر بصورة مباشرة تمويلا ضخما يوجه لأغراض الحفظ، ويساعد في تحفيز مؤسسات جديدة على العمل ويقدم بصورة غير مباشرة دروسا مفيدة للصناديق الاستئمانية المنشأة لأغراض الحفظ وغيره من الإصلاحات المؤسسية. وهو كثيرا ما يفتح باب المشاركة أمام جماعات شتى من أصحاب المصلحة، بدءا بمسؤولي الشؤون المالية الوطنيين وانتهاء بمنظمات القاعدة الشعبية بالمجتمعات المحلية، ومنظمات دولية غير حكومية معنية بالحفظ، مثل الصندوق العالمي للأحياء البرية/الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومنظمة الحفظ الدولية.

٢٦ - كما أن مصادر التمويل التي لا تهدف إلى الربح، التي من قبيل الصناديق الاستئمانية، آخذة أيضا في الظهور، لا سيما لدعم الأنشطة البيئية وأنشطة الحفظ التي تمارسها المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمعات المحلية. ومن أمثلة الصناديق الاستئمانية الناجحة المخصصة لأغراض الحفظ صندوق التنوع البيولوجي البرازيلي، وصندوق بوتان الاستئماني للحفظ، وصندوق كولومبيا البيئي، واتحاد مغاهينغا بويندي للحفظ المنيع في أوغندا. وكثيرا ما تؤسس الصناديق التي من هذا النوع بدعم من منظمات غير حكومية مثل الصندوق العالمي للأحياء البرية/الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، أو منظمات متعددة أطراف مثل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، أو بدعم من مانحين يتمثلون في حكومات أجنبية.

٢٧ - ومن أمثلة الحوافز والآليات الأخرى المستخدمة لتوفير تمويل لحفظ التنوع البيولوجي ما يلي:

- مبدأ ''تغريم الملوث'': وهو يدفع رسوما جزائية مقابل ما يطلقه من ملوثات في البيئة؛
- إعفاء الاستثمارات البيئية من ضريبة القيمة المضافة: لا يخضع شراء المعدات لرصد ومراقبة ومتابعة اشتراطات القوانين البيئية لضريبة القيمة المضافة؛
- تقديم حوافز مالية أو ضريبية لإنشاء محميات ومحتجزات، بشراء ممتلكات ذات وظائف إيكولوجية (وجه هذا الأسلوب إلى القطاع الخاص وحقق بعض النجاح، وبصفة خاصة في أمريكا الجنوبية)؛
- الدعم المالي المباشر لوضع خطط حفظ الغابات وتأسيس المحميات (في أوروبا، يشمل هذا أيضا خطط البيئة الزراعية).

٢٨ - وقد حدد 'بروتوكول كيوتو' إطارا لتحويل أرصدة الانبعاثات بين الأطراف. واستُحدثت ثلاث آليات مرنة تتيح للبلدان الموقعة على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أن تفي بالتزاماتها جزئيا أو كليا. وقد وضعت التفاصيل التنفيذية لبروتوكول كيوتو في صورتها الأخيرة في اجتماع مراكش المعني بالاتفاقية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، مما فتح الطريق واسعا أمام الحكومات للتصديق والتبكير بدخول البروتوكول إلى حيز التنفيذ. وقد وضع عدد من المبادرات المتعلقة بتنحية أيونات الكربون وحفظ الكربون، ومن بينها أنشطة تنفذ في إطار مشترك إعمالا لأحكام الاتفاقية ولمشاريع الكربون المتعلقة بتغير استخدام الأراضي ورعاية الغابات. وقد أقر حتى اليوم ١٦ مشروعا دوليا من هذا القبيل تغطي مساحة قدرها ٣,٥ ملايين هكتار تقريبا. ويدار ٨٣ في المائة من هذه المساحة لأغراض حفظ الكربون في الغابات القائمة، سواء بحماية الغابات (مستوى الصفر للاجتناء) أو بإدارة الغابات (الإنتاج المستدام).

٢٩ - وذكر ٦٥ في المائة من البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية الثانية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي أنها استعرضت تدابير محفزة وضعت من خلال بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وإن كانت قلة منها (نحو ١٦ في المائة) هي التي

بدأت المراحل الأولى لوضع طرق وأساليب لتطبيق مثل هذه الحوافز. أما الأغلبية، فلم تشرع في ذلك بعد أو ما زالت تنظر في الأمر (٦٢ في المائة).

٣٠ - وفي سياق حماية الغابات، يوفر مرفق البيئة العالمية مصدرا شديد الأهمية للدعم المالي. ففيما بين السنتين الماليتين ١٩٩٢ و ٢٠٠١، قدم المرفق نحو ١,٤ بليون دولار لتغطية التكاليف الإضافية لحفظ التنوع البيولوجي في ٤٤٦ مشروعا في ١٢٣ بلدا. وفيما بين السنتين الماليتين ١٩٩١ و ٢٠٠١، مثلت المخصصات المقدمة من المرفق للمشاريع الداخلة في حساب النظم الإيكولوجية الغابية نحو ٤٠ في المائة من حافظة التنوع البيولوجي برمتها، حيث مول المرفق ٨٧ مشروعا بمبلغ ٥٣٨,٢ مليون دولار[٣]. وإلى حد بعيد فإن نحو ٨٠ في المائة من مشاريع المرفق الداخلة في حافظة الغابات الجارية قد تركز على المحميات.

٢ - نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٣١ - يشهد العالم اليوم تراكما غير مسبوق في القدرات التكنولوجية، بما في ذلك الكثير من التطورات القابلة للتطبيق المباشر في قطاع الغابات. وبالأخص استخدام التكنولوجيات المتصلة بالاستشعار عن بعد، ونظام المعلومات الجغرافية، وتكنولوجيا المعلومات يساعد في رصد الموارد الغابية وتقييمها، وفي إدارة المعلومات ونشرها على السواء. وقد أبلغ عدد من البلدان بإنشاء نظم معلومات للموارد الحرجية تتيح لأصحاب المصلحة إمكانية الاستعانة بشبكة من المعلومات والأدوات اللازمة للإدارة المستدامة للغابات. ولكن من الواضح أن الحاجة مستمرة لفتح أبواب الاستفادة من هذه التكنولوجيا أمام مجموعة أكبر من المستعملين، ولمواصلة عملية نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. وما زال الكثير من التطورات التكنولوجية غير معروف، أو لا يستخدم استخداما كاملا، أو لا يتم تقاسمه على نحو كاف.

٣٢ - وقد سُئل أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي سؤالا محددا عن تنفيذ المادة ١٦ (الحصول على التكنولوجيا ونقلها). ويرى ٧٠ في المائة من جميع البلدان المقدمة للتقارير الوطنية الثانية أن تنفيذ المادة المذكورة والقرارات المتصلة بها مسألة ذات أهمية كبرى أو متوسطة. غير أن ٧١ في المائة من البلدان المقدمة لتقاريرها الوطنية الثانية لا تملك سوى موارد محدودة أو ضئيلة للغاية لا تسمح بالوفاء بالالتزامات والتوصيات المندرجة تحت تلك المادة. وقد اتخذ نحو نصف جميع البلدان تدابير لفتح الأبواب أمام الأطراف المتعاقدة الأخرى للحصول على التكنولوجيات المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداما مستداما، أو لتيسير حصولها عليها أو نقلها إليها.

٣ - بناء القدرات

٣٣ - أوضحت بلدان كثيرة ضرورة بناء القدرات لأجل المساعدة في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي/المنتدى الحكومي الدولي. وأبلغت نسبة كبيرة من البلدان النامية، بأن قاعدة الموارد البشرية لديها تفتقر إلى التمويل والمهارات الملائمة للإدارة والتخطيط والتنفيذ. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى ما يلي:

- تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ استراتيجيات تخطيط وإدارة حفظ الغابات؛
- نهوج لرصد فعالية المحميات، بما في ذلك تقييم الأخطار التي تهددها، والمساعدة في تطبيق معايير ومؤشرات لرصد فعالية الإدارة؛
- تعزيز المؤسسات والدراية التقنية في مجال وضع السياسات وتنفيذها، من أجل تهيئة بيئة مواتية مناسبة لحفظ الغابات.

٣٤ - وتؤدي المنظمات الدولية التي من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز البحوث الغابية الدولية، والصندوق العالمي للأحياء البرية/الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة - دورا رئيسيا في بناء القدرات في هذه المجالات بدعم من الحكومات الوطنية. غير أن الحاجة باتت واضحة، في سياق هذا التقرير، لتعزيز قدرة البلدان على تحليل جوانب حماية الغابات، مع التركيز بصفة خاصة على حماية الأنواع الفريدة منها، والقدرة على وضع وتعزيز سياسات وطنية استجابة للنتائج التي تسفر عنها هذه التحليلات. كما أن الحاجة واضحة إلى نشر المبادرات الناجحة في هذا المجال وإلى تسليط مزيد من الضوء عليها. وعلاوة على ذلك، يقتضي توسيع دائرة مشاركة أصحاب المصلحة تعزيز مراكز المساعدة التقنية وإنشاء مراكز من هذا القبيل لإقامة قواعد بيانات خاصة بالمشاريع والمعلومات القانونية المتعلقة بالتشريعات والحقوق الغابية، وبأرصدة الخبرات المتوافرة، والتطبيقات الناجحة للتكنولوجيات. ولا توجد إلا في القليل من البلدان مؤسسات راسخة تشتغل بأبحاث الغابات، وما زال الكثير من هذه المؤسسات يركز جهوده البحثية على المشاكل التقنية المتعلقة برعاية الغابات. والحاجة تدعو هذه المؤسسات إلى تكريس مزيد من الاهتمام إلى المسائل البيئة والاجتماعية - الاقتصادية، كما هو الحال مثلا لدى مركز البحوث الدولية المتعلقة بالغابات.

رابعا - الاستنتاجات

٣٥ - تشير التحليلات إلى حدوث تقدم جوهري في إنشاء شبكات المحميات في شتى مناطق العالم الإقليمية. والمساحة الإجمالية لشبكة المحميات في العالم آخذة في الاتساع، وإن

كانت بعض الأدلة تشير إلى تباطؤ في معدل الزيادة. وقد بات ١٠ في المائة تقريبا من مناطق الغابات في العالم يحظى الآن بشكل ما من أشكال الحماية، وإن تفاوتت درجة الحماية تفاوتا شديدا من منطقة إقليمية إلى أخرى. وينبغي إيلاء أولوية عليا نسبيا في مبادرات الحفظ المقبلة إلى المناطق الإقليمية التي تتدنى فيها نسبة الغابات المتمتعة بالحماية.

٣٦ - كما تحقق تقدم في تقييم حالة حماية الغابات على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء. وأدى تطوير وتطبيق تكنولوجيات الاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية إلى تحسين المعلومات المتعلقة بتوزيع الغابات ونطاقها في شتى أرجاء العالم. ولكن الحاجة ما زالت قائمة إلى ضمان تقاسم المنافع المحققة من هذه التكنولوجيات تقاسما كافيا، وقد أوضح الكثير من البلدان ضرورة بناء القدرات في مجالات جمع المعلومات المتعلقة بالغابات، واستخدامها، ونشرها. كما أن بناء القدرات لازم في مجال تطبيق نظم تصنيف المحميات على الصعيد الوطني.

٣٧ - غير أن التقييمات الراهنة لمحميات الغابات لا تعطي معلومات مفصلة عن حالة مختلف أنواع الغابات، إلا بشكل بالغ العمومية. وبناء عليه، فإن الأنواع الفريدة من الغابات التي لها أهمية كبيرة على الصعيد المحلي أو الوطني ممثلة تمثيلا ضئيلا في تحليلات الحماية العالمية والإقليمية. أما أنواع الغابات ذات الأهمية الكبيرة لحفظ التنوع البيولوجي أو سبل كسب الرزق في الريف، التي من قبيل الغابات الغيمية الجبلية المدارية، وغابات المنغروف، والغابات الشاطئية، والغابات الفيضية، فتتطلب عناية خاصة في التحليلات المقبلة المتعلقة بالحماية. كذلك، ينبغي أن تقيم هذه التحليلات مدى ملاءمة تغطية شبكات المحميات بالنسبة إلى أهداف الحفظ الأخرى، التي من قبيل المناطق التي تزخر بالتنوع البيولوجي أو بالأمراض المتوطنة. والحاجة واضحة إلى تعزيز القدرة في الكثير من البلدان على إجراء هذه التحليلات وإدراج نتائجها في مبادرات السياسة العامة. وبدون هذا، نخاطر بأن تظل مناطق الغابات الهامة وطنيا وعالميا تعاني من الإزالة والتدهور.

٣٨ - ومن الواضح أن إطلاق صفة المحمية على منطقة الغابات لا يكفي في حد ذاته لضمان حفظها على نحو فعال. وعليه، فإن لفعالية إدارة المحميات أهمية بالغة في جهود الحفظ. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الأنشطة التي يقودها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة واللجنة العالمية المعنية بالمحميات سعيا إلى تدعيم إدارة المحميات، بتوفير الأدوات العملية والدعم التقني، هي أنشطة بالغة الأهمية في هذا السياق. ومن الضروري بصفة خاصة تعزيز قدرة مديري المحميات على رصد وتقييم حالة التنوع البيولوجي في محمياتهم، ودراسة تأثير الأخطار المحددة، وإدراج نتائج هذه التحليلات في خطط الإدارة.

٣٩ - وهناك اتجاه دولي لا ريب فيه صوب زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في إدارة المحميات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

٤٠ - وثمة اعتراف متزايد بالفوائد الاجتماعية والثقافية لحفظ الغابات وبضرورة استكشاف نقاط التلاقي بين مصلحة مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية ومصلحة المحميات الغابية، وذلك بهدف السماح لجميع الأطراف المهتمة بالمشاركة على نحو فعال[٤]. ولكن الأمر يتطلب تأسيس الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لضمان تمكين أصحاب المصلحة هؤلاء من الانتفاع بالفرص المتزايدة للمشاركة. كما أن زيادة مشاركة أصحاب المصلحة مرهونة بازدياد الوعي العام بأهمية حفظ الغابات. وعلى الرغم من حدوث تقدم في هذا المجال، فإن بعض البلدان أبلغت بأن عامة الجمهور لا تبالي بالجهود الرامية لحفظ الغابات، أو لاحظت أن الحفظ يحظى بأولوية دنيا نسبيا بسبب الحاجة الماسة لتخفيف وطأة الفقر أو لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٤١ - ومن المسلم به أيضا أن المحميات لا تكفي في حد ذاتها لحفظ النظم الإيكولوجية للغابات والتنوع البيولوجي المتصل بها، حيث ينبغي أن تشكل المحميات جزءا من متوالية للسطح الأرضي، يحظى أيضا في ظلها حفظ التنوع البيولوجي والخدمات البيئية والقيم الأخرى بأولوية في السياق الأعم الشامل للممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة الغابات واستخدام الأراضي في المناطق المحيطة. وقد اعتمد الكثير من البلدان تشريعات وسياسات واستراتيجيات تستهدف تحقيق إدارة متكاملة للسطح الأرضي، تنطوي على أهداف متصلة بحفظ الغابات والمحميات. غير أن تنفيذ وتطبيق هذه السياسات والقوانين ما زالا قاصرين في كثير من البلدان.

٤٢ - والحاجة مستمرة لأن توفر البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الأخرى الدعم المالي وغيره من الموارد للبلدان النامية وتدعم حفظ الغابات وإقامة المحميات وإدارتها وفقا لخطط العمل الوطنية، حيثما وجدت هذه الخطط. وإن لم توجد سياسات بهذا الشأن، تعين الإسراع بوضعها في كثير من البلدان النامية نجد أن أنشطة التعزيز المؤسسي وبناء القدرات والبحث والتثقيف والتوعية العامة، وتعزيز الانتفاع من التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها، والتعاون التقني والعلمي إما متخلفة أو بحاجة إلى دعم مالي كبير.

٤٣ - ولتوفير هذا الدعم، يمكن أن تغدو لآليات التمويل المبتكرة قيمة كبيرة[٥][٦]؛ والحاجة قائمة لإجراء دراسات إفرادية لبيان جدوى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتحويل تنمية الغابات إلى مفاهيم وممارسات تمول نفسها. كما أن الحاجة واضحة

إلى استغلال الموارد المالية المتاحة استغلالا أكفأ. ويمكن أن تسهم زيادة التنسيق بين المانحين على الصعيد الوطني مساهمة كبرى في تحقيق هذا الهدف.

خامسا - نقاط مقترحة لكي ينظر فيها المنتدى

٤٤ - قد يود المنتدى القيام بما يلي:

(أ) دعوة البلدان - بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز البحوث الغابية الدولية، ومع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة واللجنة العالمية المعنية بالمحميات، والصندوق العالمي للأحياء البرية - للتعاون على تقييم أحوال المحميات الغابية، بما في ذلك تحليل الأخطار التي تهددها، مع التركيز بشدة على النظم الإيكولوجية الغابية الهشة أو الفريدة؛ وعلى تعزيز القدرة على إجراء تلك التقييمات على الصعيد الوطني؛

(ب) دعوة دوائر المانحين إلى دعم البلدان النامية لأجل زيادة فعالية إدارة المحميات، بالاعتماد على الإطار الذي وضعه الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة/اللجنة العالمية المعنية بالمحميات، وإدراج برامج لبناء القدرات تشمل تطبيق تقنيات الرصد والتقييم، وإدراج نتائج التقييم في خطط الإدارة؛

(ج) دعوة البلدان إلى إجراء دراسات إفرادية وتقاسم الدروس المستفادة في تطبيق نهج المناظر الطبيعية على حفظ الغابات؛

(د) تكليف فريق الخبراء المخصص للتمويل، الذي سيجري تشكيله في الدورة الثانية للمنتدى، بما يلي:

'١' النظر في جدوى تأسيس آلية لتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن الصناديق الوطنية والآليات الأخرى المبتكرة لتمويل أعمال حفظ الغابات؛

'٢' استخدام دراسات الحالات الإفرادية لبيان جدوى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وجدوى تحويل تنمية الغابات إلى ممارسات إدارة مستدامة للغابات قائمة على التمويل الذاتي؛

'٣' إيجاد آلية لأجل التنسيق فيما بين المانحين تناسب تنفيذ أنشطة حفظ الغابات على الصعيد الوطني وتناسب إبلاغ احتياجات البلدان النامية إلى الجهات ذات الصلة من بين وكالات المساعدة الوطنية القائمة في البلدان المتقدمة والمنظمات والصكوك الدولية، التي لديها ولاية وقدرة على تلبية هذه الاحتياجات.

الحواشي

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩)، ''دليل الممارسين لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات''، تقرير أُعد دعما لأعمال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

(٢) انظر (حفظ الغابات على الصعيد الدولي: المحميات وما وراءها) PJ Kanowski et al. International forest conservation: protected areas and beyond. Commonwealth of Australia, 1999).

(٣) انظر "A. Madhvani, "An assessment of data on ODA financial flows in the forest sector (London, Overseas Development Institute, 1999).

(٤) انظر: Colfee, C.J.P., Y. Byron. 2001. People managing forests: The Link between human wellbeing and sustainability, Washington, D.C. Resources for the Future and Center for International Forestry Research 2001.

(٥) انظر: M.E. Chipeta and M. Joshi, eds., Financing sustainable forest management. (Bogor Indonesia Centre for International Forestry Research, 2001).

(٦) انظر: M.E. Chipeta and M. Joshi, eds., The Private sector speaks: Investing in sustainable forest management. (Bogor Indonesia Centre for International Forestry Research, 2001).

المرفق

التقدم في تنفيذ حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة

ألف – تنفيذ القرارات المتعلقة بالغابات على الصعيد الوطني

مقترحات للعمل	الإجراءات الرامية إلى التنفيذ
أولا – وضع وتنفيذ استراتيجيات تخطيطية وإدارية مناسبة لحفظ جميع أنواع الغابات	• أشار ٢٠ في المائة تقريبا من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، وإن كانت المعلومات المقدمة عن درجة تمثيل استراتيجيات الحفظ وعن نطاق القيم المدرجة في عملية التخطيط ضئيلة.
	• ذكرت التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي أن لدى ٩٨ في المائة من البلدان نوعا ما من نظم المحميات. وأشار ٥٢ في المائة من البلدان إلى وجود استراتيجية للتخطيط والإدارة من نوع ما، وإن لم تُقدم تفاصيل عن إجراء تقييمات لهذه الاستراتيجيات؛ ويعتزم ١١ في المائة من البلدان الشروع في إعداد استراتيجيات من هذا القبيل.
	• أشارت التقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن ١٣,٥ في المائة من البلدان بسبيلها إلى إعداد نظام للمحميات، وأن ٢٢ في المائة من البلدان تجري استعراضا وطنيا للمحميات الموجودة، وأن لدى ١٦ في المائة من البلدان خططا وطنية للمحميات، وأن لدى ٤٩ في المائة من البلدان نظما قائمة مكتملة نسبيا.
ثانيا – استحداث وتطبيق منهجيات لتقييم أوضاع وفعالية المحميات وإدارتها	• لم ترد بالتقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إشارة إلى أية إجراءات متخذة بهذا الصدد.
	• توحي التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بأن لدى ٢٥ في المائة تقريبا من البلدان المجيبة طريقة ما لتقدير وتقييم فعالية إدارة المحميات. وأشار ٤٤ في المائة من البلدان إلى أنها عازمة على تطبيق منهجيات من هذا القبيل في المستقبل أو أن العمل جار في إعدادها أو أنها تستهدف ذلك.
	• سُئلت البلدان، في ما يختص بالتقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي عما إذا كانت قد اعتمدت على الصعيد الوطني مبادئ توجيهية لأجل اختيار المحميات وإنشائها وإدارتها. ورد بالنفي ٨ في المائة من البلدان المجيبة، بينما ذكر ١٩ في المائة أن العمل جار في إعدادها، وأوضح ٤٩ في المائة وجودها، وأشار ٢٤ في المائة إلى أن العمل جار بصدد استعراض المبادئ التوجيهية القائمة وتوسيع دائرتها.
	• يعكف الصندوق العالمي للأحياء البرية على إعداد وتنفيذ منهجية تكفل سرعة التقييم وتحديد الأولويات لتزويد واضعي السياسات ومديري المتنزهات المحمية بأداة مناسبة لتقييم حالة إدارة نظم المحميات. وقد جرى اختبار هذه المنهجية ميدانيا في الجزائر، وغابون، وفرنسا، والكاميرون، ويجري تنفيذها في الوقت الراهن في الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين.
ثالثا – إنشاء شبكات من المحميات والمناطق الحاجزة والممرات الإيكولوجية أو توسيع القائم منها	• يُقدر أن ١٢ في المائة من الغابات في العالم تقع في محميات (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقييم موارد الغابات في العالم، عام ٢٠٠٠).

مقترحات للعمل	الإجراءات الرامية إلى التنفيذ
	• أورد ١٩ في المائة تقريبا من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إشارات إلى اتخاذ إجراءات بهذا الصدد، ولكن لم يرد في هذه التقارير سوى إشارات طفيفة إلى الأنواع الفريدة من الغابات وإلى استخدام المناطق الحاجزة أو الممرات الإيكولوجية.
	• الأنواع الفريدة من الغابات تشمل الغابات الغيمية الجبلية المدارية، وغابات المانغروف. وتوحي الإحصائيات بأن نحو ١٦ في المائة من الغابات الجبلية المدارية في العالم تحظى بالحماية؛ أما الرقم بالنسبة لغابات المانغروف فهو ١٣,٨ في المائة.
	• أشار ٧٢ في المائة من البلدان في تقاريرها الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أنها تعتزم توسيع محمياتها.
	• أشارت التقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن ''نهج النظم الإيكولوجية'' المقرر لحفظ الغابات والاستخدام المستدام مطبق لدى ٨٩ في المائة من البلدان المجيبة، وأشار ١١ في المائة من البلدان المجيبة إلى أنها غير مطبقة.
	• حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أسس ٩٤ بلدا ٤١١ محمية للمحيط الحيوي، وذلك وفقا لما أوضحه ''برنامج الإنسان والمحيط الحيوي'' التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).
	• ''مشروع الممرات الإيكولوجية'' التابع للبنك الدولي نموذج آخر لنهج الممرات المقرر لحفظ الغابات والتوسع في إنشاء شبكات المحميات. ويركز المشروع على سبعة ''ممرات'' أو ''مناطق حيوية'' كبيرة في الغابات المطيرة الواقعة في مناطق الغابات المطيرة في حوض الأمازون وساحل المحيط الأطلسي في البرازيل.
	• يهدف برنامج عمل البلدان الأوروبية لحفظ وتعزيز التنوع البيولوجي والتنوع في السطح الأرضي في النظم الإيكولوجية الغابية إلى حفظ جميع أنواع الغابات في أوروبا، وتستكمله برامج بحثية للجماعة الأوروبية معنية بمؤشرات التنوع البيولوجي للغابات، وكذلك برامج معنية بالغابات الطبيعية ومحميات الغابات.
	• أنشأت الجماعية الأوروبية ''Natura 2000'' من أجل إقامة شبكة أوروبية متماسكة من المحميات النموذجية بحلول عام ٢٠٠٤، وهذه الشبكة تشمل الكثير من مواقع الغابات.
رابعا – إنشاء محميات غابية مشتركة ووضع مبادئ توجيهية لإدارة الغابات عبر الحدودية	• لم يشر سوى ١٢ في المائة من البلدان في التقارير الوطنية الأولوية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، إلى المحميات عبر الحدودية.
	• سُئلت البلدان فيما يتعلق بالتقارير القطرية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي عما إذا كانت قد استحدثت ممارسات لإدارة المحميات عبر الحدودية. وأجاب ٢٢ في المائة بالنفي، بينما أوضح ٥٨ في المائة وجود قدر محدود منها، وأوضح ٨ في المائة أن هناك قدرا كبيرا منها، وذكر ١٢ في المائة أن السؤال غير ذي صلة.
	• يتزايد الآن عدد المحميات عبر الحدودية في شتى أرجاء العالم. ففي عام ١٩٨٨، لم يكن هناك سوى ٥٩ محمية من هذا القبيل، تتركز أساسا في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما زاد هذا العدد بحلول عام ١٩٩٨ إلى ١٣٦ محمية، في ٩٨ بلدا مختلفا، وأكبر تركز لها في أوروبا وأفريقيا.

مقترحات للعمل	الإجراءات الرامية إلى التنفيذ
	• أنشئت في أكثر من ٨ ملايين هكتار من مناطق الغابات المدارية محميات عبر حدودية تنتشر فيما بين تسعة من البلدان المدارية الأعضاء بالمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وهي تقع في ثلاث مناطق إقليمية بالعالم.
	• وضعت سبع محميات عبر حدودية على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي الطبيعي.
	• وضعت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية خطة عمل للنظم الإيكولوجية لغابات المانغروف.
خامسا – استحداث وتنفيذ آليات شراكة بهدف إشراك ملاك الغابات والقطاع الخاص ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في إدارة مناطق حفظ الغابات	• أشار نحو ٥ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إلى إجراءات في هذا الصدد.
	• وفقا للتقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، أوضح ٤٠ في المائة من البلدان المجيبة أنها شرعت في إنشاء آليات شراكة بهدف إشراك ملاك الغابات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في إدارة وتخطيط مناطق حفظ الغابات، دون أن تحدد درجة المشاركة أو مستواها. وأشار ٢٥ في المائة من البلدان المجيبة إلى أن هذه الخطوة مزمعة أو مستهدفة في المستقبل.
	• أشارت التقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن نحو ٦٥ في المائة من البلدان اتخذت تدابير لإشراك بعض أصحاب المصلحة، وأن ٣٠ في المائة لم تشرك بعد جميع أصحاب المصلحة، وأن ٨ في المائة لم تتخذ أية تدابير.
سادسا – تشجيع السياسات الهادفة إلى إيجاد بيئة مواتية	• لم ترد في التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إشارة إلى اتخاذ إجراءات بهذا الصدد.
	• لم تورد التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي ذكرا لأية إجراءات ذات صلة.
	• أشارت التقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن ٣٠ في المائة من البلدان المجيبة لم تتخذ إجراء في هذا المجال، وأن ٤٠ في المائة من البلدان المجيبة في المراحل الأولى من وضع هذه الإجراءات، وأن ١٣ في المائة من البلدان المجيبة في مرحلة متقدمة من وضعها، وأن لدى ١٣ في المائة من البلدان المجيبة أطرا معمولا بها.
سابعا – تحسين التعاون والتنسيق والشراكة لدعم الإدارة المستدامة للغابات، في إطار برنامج وطني للغابات	• رغم أن لدى معظم البلدان برامج وطنية للغابات بمراحل مختلفة من التطور، توضح الدراسات الاستقصائية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن هذه البرامج غير منفذة إلا في ٤٤ في المائة من البلدان؛ وأن تنفيذ الكثير منها قد توقف بسبب نقص الموارد البشرية والمؤسسية والمالية، وكذلك بسبب الافتقار لآليات مناسبة للسياسات والتنسيق والمشاركة العامة.
	• أشار ٣٨ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إلى إجراءات ذات صلة، وإن لم تشر تلك التقارير دائما إلى البرامج الوطنية للغابات إشارة صراحة. غير أن المعلومات المقدمة عن درجة مشاركة أصحاب المصلحة كانت ضئيلة جدا في كثير من الأحيان.

مقترحات للعمل	الإجراءات الرامية إلى التنفيذ
	• أشار برنامج تقدير موارد الغابات في العالم لعام ٢٠٠٠، التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن ٨٩ في المائة من الغابات الموجودة في البلدان الصناعية تدار وفق خطة إدارة رسمية أو غير رسمية، بينما عجز الكثير من البلدان النامية عن تقديم إحصائيات وطنية بشأن الأنشطة التي من هذا القبيل.
ثامنا – استحداث آليات لدعم مالي لإشراك جميع الأطراف المهتمة بالأمر في تخطيط وإدارة محميات الغابات	• لم ترد في التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة أي إشارة إلى اتخاذ إجراءات بهذا الصدد.
	• أشارت التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى قلة عدد البلدان التي لديها آليات مالية عاملة وحوافز مطبقة، وبصفة خاصة ما يشرك منها المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إشراكا كاملا. بل ذكرت التقارير أن هذه الآليات والحوافز هي مجرد أهداف في إطار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
	• أشارت المعلومات المستقاة من التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى وجود آليات دعم مالي بالنسبة لنحو ٥٦ في المائة من البلدان المجيبة؛ بينما أشار ٢٤ في المائة من البلدان المجيبة إشارة صريحة إلى الافتقار إلى هذه الآليات أو العزم على تطبيقها في المستقبل القريب، أو كل من الافتقار والعزم معا.
تاسعا – استحداث وتنفيذ مجموعة من الآليات المبتكرة لتمويل حفظ الغابات	• وردت في نحو ٥ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إشارات إلى وجود إجراءات من هذا القبيل.
	• لا يكاد يرد في التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي ذكر مباشر لحوافز قائمة أو جار استحداثها. وقد أشار ٢٨ في المائة منها إلى احتمال وجود نوع ما من الحوافز (ضرائب على القائمين بالتلويث، ورسوم استعمال، وإعانات)، ولكنها لم تحدد أمثلة ملموسة منها إلا في القليل النادر. وأشارت ١٨ في المائة من البلدان المجيبة إلى أنها تزمع تقديم هذه الحوافز في المستقبل أو أن العمل بها يبدأ حاليا.
	• تحظى تدابير الحوافز بأولوية عليا أو متوسطة في ٩٤ في المائة من البلدان التي تقدم في الوقت الراهن تقاريرها الوطنية الثانية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وما زال التمويل والموارد المالية مشكلة بالنسبة إلى ٣٢ في المائة من البلدان المجيبة، وأشار ٦٧ في المائة من البلدان المجيبة إلى أن مستوى الموارد محدود أو محدود للغاية. بينما استعرضت ٦٢ في المائة من البلدان التشريعات والسياسات الاقتصادية أو تجري استعراضا لها من أجل تشجيع الحوافز.
	• ذكر نحو ٦٥ في المائة من البلدان أنها استعرضت التدابير المحفزة التي شجع عليها بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وإن كانت قلة منها (١٦ في المائة) هي التي تعمل على استحداث سُبُل لتطبيق حوافز من هذا القبيل.

باء – التعاون الدولي لتقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا

مقترحات للعمل	الإجراءات الرامية إلى التنفيذ
عاشرا – دعم وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المستدامة للغابات	• أشارت التقارير الوطنية الثانية المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن معظم البلدان (٦٥ في المائة منها) لديها تدابير قائمة تشجع التعاون التقني والعلمي الدولي في ميدان الإدارة المستدامة للغابات. والكثير من هذه التدابير يولي الاهتمام إلى تنمية القدرات الوطنية بتنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات (٦٦ في المائة). وما زالت الجهود الرامية إلى دمج تكنولوجيات السكان الأصليين وتطويرها والاستفادة منها في أطوارها المبكرة في كثير من الحالات (٥٢ في المائة). والحصول على التكنولوجيا ونقلها مسألة ذات أولوية عليا أو وسطى لدى ٧٠ في المائة من البلدان تقريبا، غير أن توافر التمويل اللازم للتنفيذ يمثل مشكلة هنا أيضا (أشار نحو ٧٠ في المائة من البلدان المجيبة إلى أنه محدود أو محدود للغاية).
	• تمارس وحدة الحراجة المجتمعية، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة دورا رئيسيا في دعم مشاركة المجتمعات المحلية، وذلك بتوفير الإرشاد التقني وبناء القدرات ونشر المعلومات.
	• شكل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة فريقا عاملا معنيا بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الغابات لاستخلاص وتطبيق الدروس المستفادة من التجارب الميدانية، ولإغراء الحكومات بالاستجابة أكثر لجهود الحفظ المجتمعية.
حادي عشر – تقديم دعم مالي للأنشطة المضطلع بها في البلدان النامية المتصلة بحفظ الغابات	• أشار في التقارير الوطنية الأولى المقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي إلى هذه المسألة إشارة طفيفة.
	• تشير التقارير الوطنية الثانية إلى أن ٤٤ من البلدان تلقت دعما ماليا جديدا وإضافيا لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، قدم ٦٣ في المائة من البلدان المتقدمة النمو مساعدة مالية إلى بلدان أخرى لمعاونتها على السير على هذا الدرب.
	• تعهد ٣٤ بلدا، من بينها ١٣ بلدا من البلدان المتلقية، بتقديم بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لأجل إعادة هيكلة الصندوق الرئيسي لمرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩٤، وبمبلغ آخر قدره ٢,٧٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ لأجل ملء الصندوق ذاته مرة ثانية للفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢، وقد خصص نحو ١٦ في المائة من إجمالي هذا لمشاريع داخلة في إطار البرنامج التشغيلي للنظم الإيكولوجية للغابات.
ثاني عشر – مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى إيجاد حلول لمشاكل الدين الخارجي	• أُلغيت ديون قدرها نحو ١٥٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وذلك في إطار عمليات لمبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة تركز على الغابات.
	• في عام ١٩٩٨ سنَّت الولايات المتحدة الأمريكية قانون حفظ الغابات المدارية، الذي يجيز للبلدان النامية أن تعيد هيكلة ديونها المستحقة للولايات المتحدة مقابل إجراءات تدعم حفظ الغابات المدارية.
	• أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية الاستبيانية إلى أن أقلية من البلدان (أقل من ٣٠ في المائة) قد أجرى تحليلا لتأثير الديون الخارجية؛ واستكشف نهوجا مالية مبتكرة.

جيم – المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف

مقترحات للعمل	الإجراءات الرامية إلى التنفيذ
ثالث عشر –الإسهام في وضع تقييم عالمي وإقليمي لحالة المحميات الغابية	• قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقييما في إطار برنامج تقدير موارد الغابات لعام ٢٠٠٠.
	• تعرض تقارير 'حالة الغابات في العالم' التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية كل عامين لحالة الغابات، وهي تشمل تقييما للغابات في المحميات. وكان آخرها تقرير حالة الغابات في العالم لعام ٢٠٠١.
	• قيم المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة حماية الغابات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأجري آخر تقييم من هذا النوع في عام ٢٠٠٠.
رابع عشر – العمل على وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات	• أشار ٣٥ في المائة من التقارير الوطنية المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة إلى إجراءات ذات صلة.
	• يشترك ما لا يقل عن ١٤٠ بلدا فيما لا يقل عن تسع عمليات كبرى بشأن المعايير والمؤشرات، تشمل مبادرات المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومبادرة أفريقيا بشأن المناطق الجافة، ومبادرات البلدان الأوروبية ومونتريال، وتارابوتو، وليباتريك.
خامس عشر – استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام الآليات المالية لأجل إدارة الغابات وحفظها	• قدم استعراض أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة معلومات عن الصناديق الوطنية المخصصة للغابات في ٤١ بلدا. وأشارت هذه المعلومات إلى أن عددا كبيرا من البلدان قد أنشأ مثل هذه الصناديق لتوفير قدر ما من الاستمرارية المضمونة بصدد تمويل قطاعاتها الغابية.
	• حولت بعض البلدان – ومن بينها اليابان، وكوستاريكا، وكولومبيا، والولايات المتحدة – جزءا من إيراداتها المحققة من الإمدادات المائية وتوليد الطاقة الكهرمائية إلى تمويل لبرامج إدارة الغابات في مستجمعات المياه.
	• تحقق قدر كبير من التقدم في توفيق الآراء حول تمويل الإدارة المستدامة للغابات من خلال عملية دولية بشأن استراتيجيات التمويل في مجال تلك الإدارة (عقدت حلقات عمل في بريتوريا عام ١٩٩٦، وفي كرويدون (بالولايات المتحدة) عام ١٩٩٩، وفي أوسلو عام ٢٠٠١)
	• إدراكا للدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في وقف تدهور الغابات وفقدانها، شكل منتدى مخصص للمسؤولين التنفيذيين الأوائل مجموعة من الفرق العاملة لأجل إعداد توصيات بشأن حفظ الغابات وإدارتها.